الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
République Tunisienne
Présidence du gouvernement

CNLCT
اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب
Commission Nationale de Lutte Contre le Terrorisme

PNUD

ملخص تنفيذي

تقاطع إشكاليّات التنمية والأمن على الشّريط الحدودي التونسي الليبي

2022

ترابط
Tarabot
التماسك للوقاية من العنف
Cohésion pour prévenir la violence

تم التكليف بإنجاز هذه الدراسة في إطار شراكة بين اللّجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس من خلال مشروع « ترابط - التماسك للوقاية من العنف ». ويعتمد مشروع ترابط مقاربة شاملة للوقاية من التطرف العنيف، تقوم على ثلاثة ركائز:

التّوازن بين قضايا التّنمية والأمن - فأولويات التنمية والأمن مترابطة. وتعزيز الأمن البشري نهج يمكن أن يجمع بين هاتين الرّكيزتين من خلال إعتماد منظور السّكان المحليّين، الأمر الذي سيتطلب **إعادة التوازن بين أولويات الأمن والتنمية** في تحديد الإستراتيجيات الوطنية (الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرّف والإرهاب، خطة الإنعاش الاقتصادي لما بعد جائحة كوفيد 19، وخطة التّنمية الخماسية).

إعادة التّفكير في إلتزام الدّولة - فوجود الدّولة في المنطقة الحدودية أمر ضروري لتحسين التّوازن بين الأمن والتّنمية. ومن أجل المساهمة في **التنمية الشاملة،** وبذلك ستستفيد الدّولة من إعطاء الأولوية لتحسين **الخدمات العامّة الأساسيّة، والإستثمارات العامّة المنتجة،** وتعزيز السّلطات العامّة المحليّة، أو إدماج التّجار في الإقتصاد الرّسمي من خلال حلول ضريبية محددة.

إستعادة العقد الاجتماعي - فوجود الدولة ضروري أيضا في خلق بيئة **مواتية لتعزيز التماسك الاجتماعي.** من أجل ذلك، تعدّ إستعادة **الثقة** بين سكّان الحدود والمؤسسات العمومية مسألة ذات أولوية؛ مما يتطلب إحترام حقوق المواطنين والمواطنات وأطرا جديدة للحوار والتعاون، لا سيما بين العسكريين والمدنيين.

فريق العمل

تمّت هذه الدراسة تحت إشراف مشروع « ترابط - التماسك للوقاية من العنف « التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس، في إطار الشراكة مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وأنجزت من قبل المستشار د. حمزة المدب، وهو أيضا باحث مشارك بمركز كارنيغي للشرق الأوسط.

د. حمزة المدب
مؤلف رئيسي

تنسيق (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس)

السيد ماسيمو فوساتو
مستشار فني أوّل

السيد تيبو جيرو
محلّل المشروع

شكر

نتوجه بالشكر إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب من خلال شخص رئيسها السيد منير كسيكسي، والإطارات الذين شاركوا مباشرة في الدراسة على مستوى التنسيق، وهم السيدة نائلة الفقي، والسيدة سنية العباسي، والسيدة نورشان ملوح.

ويشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس أيضا جميع من ساهم في إعداد هذا التقرير ومراجعته، وخاصة السّيد لسعد بشوال (وزارة المالية- اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب)، والسيد رمزي الراجحي (وزارة الدّاخلية)، والسّيد حبيب عياد (جمعية مرصد السيادة الغذائية والبيئة)، والسّيدة أسماء بوراوي خوجة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والسيد مصطفى قويدر) المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد - وكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية)، والسيدة أميمة ثابتي (مساعدة بحوث)، والسيد شريف زيتوني (مساعد بحوث).

أنجزت هذه الدراسة بدعم من الحكومة اليابانية.

From
the People of Japan

تتقاطع إشكاليّات التنمية والأمن على الشّريط الحدودي التونسي الليبي ، دون أي تقارب في سياسات الطّرفين المعنيين.
وقد أثرت السياسات الأمنيّة منذ سنة 2016 على النشاط الإقتصادي الموازي وحياة النّاس على هذا الشّريط. ومن المهم أن نلاحظ أنّه لم تكن هناك أيّة سياسة تنمويّة يمكن أن تؤدّي إلى الإدماج و الإستقرار، ومثالا على ذلك نشاط قطاع النّفط في تطاوين الّذي لم يؤدّي إلى حلول لمشاكل البطالة، ولا القطاع الخاص والاستثمار المحلّي الّذي يعدّ ضئيلا و يكاد يكون منعدما. الشّيء الّذي أدّى إلى إنفجار اجتماعي مثل إعتصام الكامور(2020/2017).

وعليه، فمن أجل تعميق التفكير حول توازن أفضل بين أولويات التنمية والأمن، فإنه من الضروري تحليل الهياكل الاقتصادية للحدود وتوازن القوى التي تساهم في هيكلتها حتى يُتاحَ لنا فهم أفضل لديناميكيات اللّامساواة، و للعوامل التي تساهم في إعادة إنتاج التهميش والظلم في هذه المناطق الحدودية، وفهم العوائق خاصّة تلك المرتبطة باختلال التوازن بين المركز و الأطراف والتي تحول دون التغيير.

1

هيكلة النّشاط الإقتصادي على الشّريط الحدودي التّونسي اللّيبي و التّنمية الغير متساوية

في هذه المناطق الصّحراويّة القاحلة ذات الموارد المحدودة يطغى النّشاط التّجاري الموازي مع ليبيا. هذا النّشاط يدور بالأساس حول المركزين الحدوديين رأس جدير (ولاية مدنين، بن قردان) والذهيبة- وزّان (ولاية تطاوين، الذهيبة).

في بن قردان، عرفت التجارة مع ليبيا سنوات إزدهار بين سنوات 1988 و2010 بفضل إستمرار فتح الحدود والعلاقات القوية بين السكان على كلا الجانبين. أصبحت بن قردان طيلة تلك السنوات منطقة تجاريّة مهمّة في الإقتصاد التونسي و انعكس ذلك إيجابيا على الأنشطة الأخرى، خاصّة القطاع الفلاحي، مع إعادة إستثمار جزء من الأرباح في العقارات وفي تنمية الزراعة وتربية الماشية.

من ناحية أخرى، لم تستفد المدن الحدودية في ولاية تطاوين من نفس الديناميكية؛ حيث تم إغلاق معبر الذهيبة- وزّان- الحدودي، من عام 1995 إلى عام 2005، في حين بقي فقط نقطة عبور للناس حتى عام 2015، عندما تم السماح مُؤخّرا بتبادل السلع. حينها أضطرَّ تجار رمادة والذّهيبة إلى العمل في الخفاء، وقاموا بالتّنَظُّم خارج الأطر القانونيّة وإدراج أنفسهم في وقت متأخر في القنوات التجارية بالاعتماد على حسن علاقاتهم مع نظرائهم الليبيين في وقت زادت فيه التوترات في مركز رأس جدير الحدودي المتسم بعدم وضوح الطرق التجارية التقليدية بعد عام 2011.

في سياق التفاوتات التنموية الجهوية المزمنة، ترسخ تدريجيا التغاضي عن التجارة غير الرسمية عبر الحدود باعتباره أسلوبا تاريخيا للتنمية البديلة.

والواقع أن اقتصاد الحدود سمح لأغلبية كبيرة من الجهات الفاعلة في المنطقة بأن تعيش حياة كريمة، بعيدا عن العوز، ولأقلية منهم بأن تجمع رؤوس أموال تعيد استثمارها جزئيا على الصعيد المحلي. ومن خلال السماح لشبكات التهريب بالعمل، كرَّست الدولة بالتالي أسلوبا براغماتيّا ومنخفض التكلفة للحكم ساهم في خفض معدلات الفقر في المنطقة. ومع ذلك، ظل نظام بن علي ملتزما بتنظيم التجارة غير الرسمية باعتماد اتفاق ضمني قائم على التسامح مع تدفقات التهريب مقابل السلم الاجتماعي وعدم انتشار المنتجات غير المشروعة.

تتم إدارة التجارة عبر الحدود ضمن مؤسسات غير رسمية تنظم العلاقات بين مختلف الوكلاء المشاركين فيها داخل أطر موازية تحدّد العلاقة بين الأطر المعنيّة.

ففي بن قردان، تتّبع التجارة غير الرسمية هيكلا هرميا يعمل فيه ما بين 5 000 إلى 6 000 فرد بطريقة مباشرة؛ وتهيمن على التسلسل الهرمي دائرة صغيرة من 30 شخصية

من الشخصيات المرموقة والقوية و5 من المشغلين الرئيسيين لخدمات صرف العملات الأجنبية، يأتي بعدهم 60 من تجار الجملة و350 من الموزعين وبين 250 إلى 300 من الصّرّافين، 1200 من تُجار وتاجرات التفصيل، يوظف كل منهم بين 3 و4 أشخاص بالاعتماد على 600 ناقل. رغم صفتها الموازية، تميّزت هذه التّجارة بهيكليّة هرميّة صلبة و قويّة.

أمّا في تطاوين، كانت المشاركة في التّجارة الموازية و التهريب حصرا على أهالي الذهيبة حتى عام 2011؛ حين بدأ شباب من رمادة، ممن كانوا مستبعدين سابقا من التجارة عبر الحدود، في المطالبة بالنفاذ لهذا النشاط بعد سقوط نظام بن علي. وقد أدى دخول هؤلاء اللاعبين الجدد إلى زيادة المنافسة على الوصول إلى الطرق التجارية، مما أدى إلى حلقات من توتر بين المدينتين. كما أنه استحدث شكلاً من أشكال الاحتراف في نشاط التهريب باستخدام المركبات القوية والسريعة.

تشكّل الريع في هذا الإطار من التنظيم التجاري وهذا النموذج التنموي الذي يتكون أولا من الريع التجاري لأصحاب المشاريع في أعلى الهرم والذين تمكنوا من تجميع رأس المال اللازم لدعم مشاريعهم الاستثمارية في المنطقة، ولكن أيضا خارجها (في تونس وجربة)، مما تسبّب في تسرّب رأس المال على حساب التنمية المحلية. ويتناقض هذا الريع التجاري بشكل حاد مع قاعدة التسلسل الهرمي التجاري الذي يتكون من رجال مستقلين يقومون برحلات يومية لشراء المنتجات في ليبيا وإعادة بيعها في تونس. كما ظهر ريع الوساطة في ظل نظام بن علي، سواء بين المستوى المركزي للسلطة والتجار المحليين كجزء من المفاوضات الجارية للحفاظ على السلم الاجتماعي على الحدود، أو، على مستوى المعبر، بمشاركة وسطاء، يطلق عليهم اسم « بازناسا»، يلعبون دور الوسطاء لتسهيل مرور السلع من خلال علاقاتهم مع الأجهزة الأمنية (الجانب التونسي) والجماعات المسلحة غير الحكومية (الجانب الليبي). وأخيرا، يختلط

ريع الوساطة برسوم الحماية التي تستفيد منها الجماعات المسلحة غير الحكومية التي تضمن حماية التجارة على الجانب الليبي.

عانى الاقتصاد الحدودي، منذ 2011، من صدمات متتالية أدّت إلى إضعاف التجارة عبر الحدودية، دون التقليل من ثقلها في الاقتصاد المحلي.

حيث أدّى سقوط نظامي بن علي والقذافي إلى ظهور عناصر جديدة تتنافس على السيطرة على الطرق التجارية، مما نتج عنه إنخفاض الأسعار بشكل تضاءلت معه الأرباح سنة *2013* ومنذ *2014*. كما أدّت تجزئة المشهد الأمني في غرب ليبيا إلى تغذية مناخ من الشك وزيادة المخاطر المرتبطة بالنشاط التجاري، سواء بسبب إنعدام الأمن على طرق التجارة في ليبيا أو بسبب الإغلاق المتكرر للمراكز الحدودية. من جهة أخرى، تزداد حالة عدم التأكد مع زيادة التكاليف المتعلقة بالتجارة، سواء بسبب عسكرة الحدود في الجانب التونسي منذ *2015* أو الأزمة الصيرفية في الجانب الليبي منذ *2016*، خاصة وأن كليهما يعرّض التجار لمزيد من الممارسات الفاسدة والابتزاز. فيعزّز هذا الظرف وضعية التجار الأقوى بشكل يقوى معه احتكارهم تدريجياً بفضل قدراتهم على التأثير والتفاوض، لا سيما في ليبيا مع الجهات الفاعلة غير الحكومية. وعلى الرغم من المبادرات الدبلوماسية الشعبية لفرض الاتفاقيات التجارية التي من شأنها أن تضع حدًا أقصى لقيمة البضائع المنقولة وبالتالي تحد من مثل هذه الاحتكارات، فإن رواد ورائدات الأعمال في قاعدة التسلسل الهرمي للهيكل الاقتصادي للحدود يعدّون الأكثر تضررًا من مناخ إنعدام اليقين هذا. ذلك أن الإغلاق المطول للمراكز الحدودية في سياق جائحة كوفيد 19 كانت له عواقب وخيمة على سبل عيش هؤلاء التجار الأكثر هشاشة.

إلى جانب هذا التنظيم للاقتصاد الحدودي، تجد المجموعات الاجتماعية من رجال ونساء الأعمال والجماعات العمومية نفسها على هامش التنمية متأثرة بشكل غير مباشر بأزمة التجارة عبر الحدود.

إذ تعاني مناطق الحدود الجنوبية من مسار تنموي غير متكافئ ينعكس في مؤشر التنمية الجهوية وفي نقص الفرص الاجتماعية والإقتصادية للشباب وخريجي التعليم العالي والنساء. في الواقع، لا يوفر نسيج ريادة الأعمال إلاّ فرصًا قليلة، كما ينقص النسيج الاقتصادي التنوّع حيث لا يولّد سوى عدد قليل من الوظائف، فضلا عن التقليل في الإنتدابات في الوظيفة العمومية الى الحد الأدنى. بالنسبة للرجال، أصبحت التجارة غير الرسمية، التي كانت حتى ذلك الحين ثغرة إستراتيجية لكسب الرزق، نشاطاً هشّا ومحفوفاً بالمخاطر. أمّا بالنسبة للنساء، اللواتي استُبعِدن من التهريب، فقد تأثرن بشكل غير مباشر من نتائج التجارة غير الرسمية على الإقتصاد المحلي أو الصناعة المحلية، اذ قلّت فرصهن للعمل في

قطاعي الزراعة والتصنيع مع نقص الاستثمار في الصناعة والزراعة. من جانبها، تفتقر السلطات المحلية (البلديات) وخدمات الدولة اللاّمركزية إلى الإمكانيات اللاّزمة لتلبية توقّعات المواطنين والمواطنات. وبالتالي تصاحب أزمة التجارة عبر الحدود أزمة في الاستثمارات المحلية باعتبار أن هروب رأس المال الذي يحتفظ به كبار التجار لا يتم إستبداله بإصلاح شامل للاستثمارات العامة المحلية أو الفرص المتاحة، مثل تطوير قطاع النفط في تطاوين.

في غياب الفرص الإجتماعية والإقتصادية، يراوح سكان الحدود بين إستراتيجيات البقاء والمقاومة في السّعي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

حركة الكامور، التي تدور مطالبها حول حقوق العمل وتنمية المنطقة، أو الإعتصامات والمظاهرات المتكرّرة عند نقطة رأس جدير الحدودية، توضح العلاقة التاريخية بين سكان الجنوب في مواجهة الدولة المركزية المتشبّعة بشعور واسع النطاق بالإقصاء والتهميش. ومع ذلك، ولغياب أي إحتمال للإدماج الاقتصادي، يبدو أن مسار الهجرة قد ساد مؤخرًا على أساليب التّعبئة الجماعية، ولا سيما بسبب تراجع شرعية الهيئات الوسيطة (النقابات والجمعيات) التي تشارك عادة في هيكلة وتعبئة أشكال العمل الجماعي.

2

أمننة الحـــدود على حســـــاب الإقتصاد المحلّي

منذ 2015، شرعت السّلطات التونسية في سياسة عسكرة المنطقة الحدودية في سياق تدهور الوضع الأمني على المستوى الوطني وتشرذم الصراع الليبي.

اذ تمّ تعزيز الوجود العسكري في بن قردان، وخاصة رمادة، البلدة الحامية، بينما تم تثبيت نظام عوائق على كامل الشريط الحدودي مع ليبيا. يمكن تفسير هذه الأمننة بخطر أقلمة وانتشار الصراع الليبي، فضلاً عن تداعياته غير المباشرة على الجنوب الشرقي التونسي من حيث تدفقات الهجرة والتجارة غير المشروعة. كما شكّلت محاولة التمرّد في 7 مارس *2016* في بن قردان من قبل مجموعة مسلّحين تابعين لتنظيم الدولة الإسلامية نقطة تحول في تقييم السلطات لهذا الخطر، باعتبارها شكّلت تهديداً مباشراً بنزاع مسلح على الأراضي الوطنية. ومنذ ذلك الحين، يقوم الجيش بتعزيز وجوده بصفة منتظمة في المنطقة، على غرار المجموعات المسلحة المختلفة على الجانب الليبي من الحدود. وبالرغم من أن إهتمام السلطات بتعزيز حماية الحدود أمر مفهوم، إلاّ أن هذه الأولويات الأمنية طغت على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة وساعدت في تفاقم السخط الاجتماعي لسكان الحدود.

للعسكرة أوّلاً تأثير مدمّر على قنوات التجارة غير الرسمية.

إنّ إعادة بسط سلطة الديوانة والحرس الوطني ونشر الجيش إعتبارًا من *2015* مكّن مرة أخرى من كبح التّهريب غير المشروع الذي زاد بعد الفراغ الأمني الذي أعقب تغيير النظام في *2011*. ومع ذلك، أصبح الجيش الآن جهة فاعلة جديدة تشارك في تنظيم التجارة غير الرسمية من خلال موقف يتأرجح بين الإجراءات القسرية الأكثر صرامة ومحاكاة ممارسات الديوانة والحرس الوطني، خاصة في الذهيبة ورمادة، إلى إكساء عمل التّجار بطابع إحترافي، مما زاد من العوائق أمام دخول روّاد ورائدات الأعمال إلى التجارة ممن لا يستطيعون تحمّل التّكاليف المرتبطة بشراء المعدّات المناسبة (مثل المركبات القوية). و تساهم هذه الدّيناميكيّة في إعادة إنتاج الريع التجاري لصالح التجار الأكثر نفوذاً واستبعاد رواد الأعمال الأكثر هشاشة.

يثني تزايد حالة عدم اليقين وانعدام الأمن في المنطقة الحدودية عن إعادة استثمار الأرباح المهربة في الإقتصاد المحلي.

فبالرّغم من ضمانها لحماية أفضل للشريط الحدودي، لم تؤد العسكرة إلى خلق بيئة أعمال مواتية. فلا يزال الاقتصاد الحدودي جزءًا لا يتجزأ من إقتصاد الحرب السائد في ليبيا، وبالتّالي فهو يعتمد بشكل كبير على الوضع الأمني عبر الحدود. بالتالي، وعلى خلاف ما كان الحال عليه قبل *2010*، لم يعد يتم إعادة إستثمار رأس المال الناتج عن التجارة غير الرسمية في الزراعة وأنشطة التصنيع المحلية، بل يتم إستثمارها في مناطق أكثر جاذبية (تونس وجربة على وجه الخصوص) دون أن تتمّ الإستفادة منها على صعيد التّنمية المحلية أو تشغيل السّكّان المستبعدين من التجارة غير الرسمية.

بالإضافة إلى عواقب العسكرة على التجارة عبر الحدود، فإنّها تؤثر أيضًا على تنمية الزراعة في المنطقة.

حيث تحرم المنطقة العسكرية المغلقة مربي المواشي والمزارعين المحليين من النّفاذ إلى الأرض على شريط يمتد على طول الحدود ويتراوح عرضه بين *10* و*20* كم. الأمر الذي نتج عنه تقليص مساحات الرّعي، فلم يعد بإمكان القطعان التحرك بحرية على جانبي الحدود. كما يُحرم المزارعون من منطقة عمل مناسبة لزراعة الأعلاف (وجود إحتياطيات من المياه الجوفية في المنطقة العسكرية).

وبالتّالي، فإن عسكرة الحدود تزيد من النزاع على النفاذ إلى الأرض.

حيث يضاف تقليص الأراضي المتاحة المرتبطة بالمنطقة العسكرية المغلقة إلى عملية خوصصة الأراضي الجماعية التي قلصت المساحات المخصصة للمراعي الجماعية لصالح زراعة هذه المساحات من قبل مستثمرين خارجيين. فيستفيد بالتالي أقلية من كبار المزارعين من تقارب هذه الديناميكيات بالتركيز على وسائل الإنتاج الزراعي على الأراضي التي تمت خوصصتها، بينما يدخل الرعاة والمزارعون في منافسة شديدة على باقي الأراضي المتاحة دون أفق ملموس للقضاء عن فقرهم أو الحد منه.

تدهورت العلاقات بين الجيش وسكان المنطقة في ظل تأثيرات أمننة الحدود.

وهنا لا يمكن إعتبار العسكرة المشكلة في حد ذاتها، بل في كونها لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المعيشية للسّكان وتؤدي إلى تفاقم أزمة التجارة الموازية. وهكذا يعبّر الرّعاة والمزارعون عن شعورهم بأنه قد تم التخلي عنهم وعن أسفهم لفقدان المراعي ومساحات الزراعة بسبب المنطقة العسكرية المغلقة. من جانبهم، يأسف التجار على غياب الواقعية في الردع دون تمييز (بين المنتجات غير القانونية والقانونية) في القطاعات غير الرسمية.

كما بلغ إنعدام الثّقة بالجيش ذروته مع تصاعد التّوترات، بما في ذلك الإحتجاجات الإجتماعية والإشتباكات في صيف *2020* بعد وفاة مهرّب شاب. يكشف التوتر بين سكان الحدود والجيش إحساسًا أعمق بالظلم والتهميش تجاه الدّولة المركزية، مما يضاعف من منسوب إنعدام الثقة في المؤسسات.

3

إختـــلال التـوازن في العلاقات بين المركز والأطـراف

يمكن فهم دوافع التغيير ومصادر الانسداد التي تؤثر على الهياكل الاقتصادية وكذلك الأمن في المنطقة الحدودية من خلال أزمة نموذج الحكم المرتبط بعدم تماثل العلاقات بين المركز والأطراف.

ويمكن جمع هذه الأسباب في خمسة محاور؛ المعلومات وموارد الدولة، والقانون، والعسكرة، والأراضي.

يحتكر المركز المعلومات بينما تشير الجهات الحدودية، بما في ذلك الجماعات المحلية، إلى الغموض المحيط بالقرارات التي تؤثر على تنمية المنطقة.

كما هو الأمر، على سبيل المثال، في نقص المعلومات والتشاور حول مشاريع تخطيط إستخدام الأراضي مثل مشروع المنطقة اللّوجستية في بن قردان، والّتي لا يُفهم تأجيله المتكرر. يدلّ هذا العنصر إلى خلل بين المركزية وعملية اللامركزية غير المكتملة الناشئ عن تشكيل تاريخي غير متكافئ للدولة التي لا ترى العمل العام المحلّي إلاّ من خلال التفويض، حيث يستفيد الوالي من هذا الوضع نظرا لدوره المركزي كحلقة وصل بين المستويين المركزي والمحلي، ولكن أيضًا من خلال تركيز وظائف الأمن والتنمية.

في حين أنّ الموارد الرئيسية للجهات الفاعلة في الحكم المحلي تأتي من الدّولة المركزية، إلاّ أنّ الحكومات المحليّة تفتقر إلى إمكانيات الإستثمار في التنمية وتقديم خدمات عالية الجودة.

لا تستفيد السلطات المحلية، على سبيل المثال، من إعادة التّوزيع العادل للثروة المنتجة محليًّا (لا سيّما في قطاع النفط) من خلال أدوات المسؤوليّة الاجتماعية للشركات أو الضرائب (الضريبة على السلطات المحلية). وتشير مسألة موارد الدّولة إلى نمط الحكم عن طريق الانتظار. ففي مواجهة المطالب المحلية لتنمية المنطقة (مثل حركة الكامور)، تفضل الدولة إتخاذ تدابير مؤقتة للحد من الإستياء الاجتماعي دون اقتراح تحول في هياكل الاقتصاد الحدودي. وتعكس هذه الطريقة في الإدارة تمثّلا تاريخيا للدولة المركزية لأطرافها والذي تم توارثه من فترة الحكم الاستبدادي. فبسبب الخشية من أن تؤدي سياسات التمييز الإيجابي لصالح منطقة إلى تجزئتها وتشجيع المطالب المماثلة في مناطق أخرى، تدافع الدّولة المركزية عن التدابير الإقتصادية الأدنى والقصيرة الأمد لتعزيز وحدتها الوطنية. وهكذا فإن الإفتقار إلى رؤية طويلة الأمد للتنمية الجهوية يساهم في إعادة إنتاج التفاوتات.

يعد التشريع، أو غيابه، أداة لفرض هيمنة الدولة المركزية وسيطرتها على المنطقة الحدودية؛ حسب الرّهانات الموجودة على المحك، وعليه فإن عدم وجود قانون أو إطار تنظيمي يفتح الطريق للقمع و / أو يسمح بالحفاظ على الوضع الراهن.

فعلى سبيل المثال، تواجه مسألة إدماج القطاع غير الرسمي وإعادة تأهيل التّجار مقاومة من جانب الجهات الفاعلة المحلية (الّتي تحمي عائداتها التّجارية وإيرادات الحماية والوساطة)، ولكن أيضا على المستوى المركزي حيث تناقش وتصوت مشاريع القوانين لتنظيم تدفق السلع والعملات الأجنبية. وتأتي هذه المقاومة أوّلا وقبل كل شيء من مجتمع الأعمال حيث يرى رجال ونساء الأعمال المؤثّرين والمؤثرات في الإقتصاد الرّسمي أن الخطوات المتخذة لدمج القطاع غير الرّسمي تعد عفوا غير عادل للوكلاء الاقتصاديين ممّن أثّروا بصورة غير قانونية. هناك أيضًا مقاومة من خدمات الدولة والطبقة السياسية التي تشارك في ريع الوساطة لضمان الاستقرار الإجتماعي في المنطقة والحفاظ على علاقات جيدة مع الجهات الفاعلة القوية في إقتصاد الحدود.

تؤسّس العسكرة للوجود القمعي للدولة المركزية في الشّريط الحدودي الذي يتردد صداه مع الإنقسام التاريخي بين السّكّان المحليين ومركز السلطة.

إذ ينظر إلى الحدود أولا وقبل كل شيء على أنّها حيز إستراتيجي للأمن القومي أين يجب إحتواء التّهديدات الخارجية المرتبطة بالصراع الليبي. لكن الوجود القمعي التاريخي للدّولة هو أيضا جزء من منظور الهيمنة والسّيطرة والإستقرار في المناطق الحدودية الخاضعة لسلطتها. وتعود الأولوية الممنوحة للأمن إلى الحقبة الاستعمارية عندما صنّفت السّلطة المركزية المنطقة الحدودية كمنطقة غير خاضعة للسيطرة، تعيش تحت طائلة إنعدام الأمن المزمن، وأين تعهّدت القوة الإستعمارية بتحقيق الإستقرار من خلال تعزيز وجودها العسكري. ففي خطابها، كان سكّان الجنوب يمثلون على أنهم مقاومون ومتمردون. ولم يكسر الإستقلال الطّريقة التي تصوّر بها الدولة المركزية الحدود. واستمر الوجود القمعي للدولة في دعم سياسة التحديث التي تجلّت في التّوطين القسري لسكان الحدود. وفي المقابل، شكل هذا التاريخ من الإدارة المركزية لأمن الدولة في المنطقة الحدودية شعورا بالظلم والإزدراء لدى السكان المحليين، فضلا عن مواقف المقاومة و/أو الحد من الشعور بالانتماء الوطني.

يأتي تنويع الإقتصاد الحدودي في مواجهة المسألة الشائكة المتعلقة بالأراضي في قطاع الزراعة.

يتضمن نظام الأراضي نظاما جماعيا موروثا من الهياكل الاقتصادية التابعة للعروش، مما يسمح بالتمتع الجماعي بالأرض، ولكنه ينظّم بصفة صارمة أيّة عمليّة إنتقال تحت سلطة مجلس اداري، يخضع بدوره لإشراف الدّولة. ومنذ الإستقلال، شجّعت الدّولة على زيادة ديناميكية خوصصة هذه الأراضي الجماعية بغية تطويرها من خلال منطق السّوق والإنتاجية. ولكن خوصصة الأراضي الجماعية كانت في صالح فئة من المزارعين روّاد الأعمال ممن يملكون الإمكانيات للإستثمار، في حين أنّها قد حصرت مجموعة صغيرة من المزارعين والمزارعات في قطع أراض غير صالحة. وبانسحاب الدولة تدريجيا عن مجالس الإدارة، سيطر أصحاب الأراضي الأكثر ثراءً على مراكز صنع القرار بهدف الإستيلاء على الأراضي. أمّا بالنّسبة لعسكرة الشريط الحدودي، فهو يقلّل أيضًا من مناطق الإستغلال، وتؤدّي خوصصة الأراضي إلى تأجيج الصراع بين مربي المواشي والمزارعين.

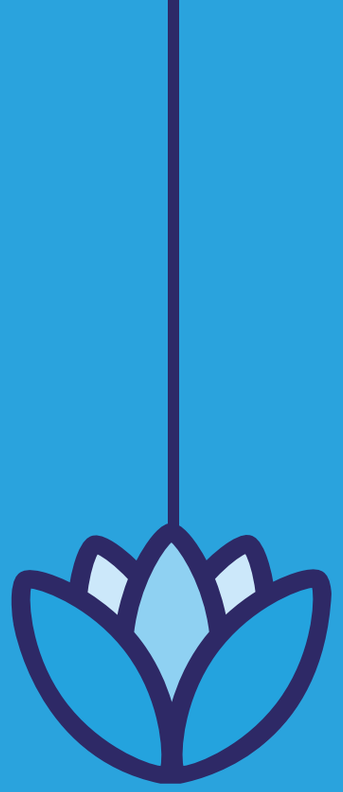

يؤسّس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكات على جميع المستويات مع المجتمع للمساعدة على بناء أمم قادرة على التكيّف من أجل تحقيق نمو يحسّن جودة الحياة لكل فرد. وبوجودنا في 177 بلدا ومنطقة، نوفر آفاقا ومعارف محلية في خدمة المجتمعات والأمم.

حقوق النشر © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس 2022. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه أو نقله ، بأي شكل أو عن طريق أي وسيلة، إلكترونية، ميكانيكية، عن طريق التصوير، التسجيل، أو بأي طريقة أخرى دون إذن ".

محتوى هذه الوثيقة هي مسؤولية مؤلفها وحده ولا تمثل رأي الوكالة الكتالونية للتعاون الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يتحمل المسؤولية عن الآراء الواردة في هذه الوثيقة .وهي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الأمم المتحدة ، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الدول الأعضاء.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
شارع البحيرة ويندرمير – مبنى مركز برستيج للأعمال
ضفاف البحيرة، 1053 تونس
الهاتف : 680 011 36 216+
البريد الالكتروني : registry.tn@undp.org
www.tn.undp.org
@UNDPinTunisia :
@UNDPinTUNISIA :
@undp-tunisia :